

الفصل الثالث

التجانس الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، الهوية الاجتماعية.

أصبح موضوع الهوية من المواضيع المركزية. في معرض التفكير الاجتماعي والإنساني بصفة عامة بشتى تخصصاته وتياراته ونظرياته، ولقد كانت حاضرة كعنصر محرك للفكر الفلسفي والعلمي في شتى مراحلها وتطوراتها، غير أن التحولات السريعة التي شهدتها العالم خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وكذا نتائج الثورة الصناعية، إضافة لعصر العولمة شكلت جميعها عناصر وجهت التفكير في مسألة الهوية وجعلتها تتجدد، بأطروحات أكثر تركيزا ووضوحا، ومن ثم أعيد التفكير في مفهوم الإنسان كمفهوم مركزي، حيث دارت حوله الأفكار والفلسفات وتشتتت بذلك أبعاده الأطروحات والتوجهات النظرية، تبعا للمرجعيات الاستيمولوجية والمنهجية وتماشيا مع نتائج التغيير الاجتماعي لاسيما مع انتشار تكنولوجيا الرقمنة .

لقد تناولت كافة الحقول المعرفية هذا الموضوع الشائك بإسهامات متقاطعة ومتشعبة، تعبر على حقيقة أساسية، وهي أن الذات الإنسانية عبر شكلها في محيطها الاجتماعي تفرز عدة ملامح وتجليات، تتأثر وتؤثر باستمرار في عناصر المحيط وبأشكال متعددة. الأمر الذي جعل موضوع الهوية يمتد على تخصصات كثيرة كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد... مع تفرعاتها وتياراتها وسنركز في هذا المضمرا على الهوية في المفهوم السوسولوجي الذي كان له نصيب أوفر في تحريكها، ضمن العديد من المجالات نذكر من بينها التنظيمات، المجالات الثقافية والأنثروبولوجية السياسة و التنمية الانحراف والتهميش الانحراف.....

حيث أبرزت السويولوجيا الما بعد حداثة وخلافا للطرح الكلاسيكي الوظيفي ذا التحديد الحتمي، تبني مفاير للفعل عندما بينت أن بالامكان، فك العلاقة بين الفاعل ونظام الفعل، حيث تمخض من ذلك كما يعتقد (dubet. f)

تراجع السوسيولوجيا الكلاسيكية أمام ظهور ما يسمى فصل الذوات الثقافية عن العقلانية النظامية والفعل السياسي (Dubet F. , 1994, p. 14) مما يتولد عنه ضرورة الفصل في قضية جوهرية وهي أن الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الاجتماعية لا يجمعها منطلق اجتماعي واحد. يمكن الإشارة هنا إلى أن الفعل الاجتماعي قد يفلت تاريخيا عن أي تحديد مسبق كما حاولت الماركسية تشخيصه وهي بدورها سوسيولوجيا كلاسيكية.

1. مبررات الهوية وعلاقتها بالتجانس والتضامن الاجتماعي

لقد أعطى علم الاجتماع أبعادا أكثر عمقا لمفهوم الهوية، فهي لم تعد تعبر فقط على السلوك الفردي المعزول بل هي كل مركب من التفاعلات الشخصية، ضمن فضاءها الاجتماعي- على حد تعبير بيار بورديو- والتي تشير إلى القدرة على تشكيل صورة واضحة عن الذات في خضم التحولات العميقة التي يشهدها الواقع المحلي والعالمي مع ما يفترضه من القدرة على لمس هذه الصورة عبر كافة تجليات الوجود الفردي في مسرح التفاعلات الاجتماعية. وتتضمن الهوية الاجتماعية على العناصر التالية (ميتشيلي، 1993، صفحة 21):

- صورة الهوية في منظور الآخرين.
- الانتماءات: الجماعات الثنائية، جماعات الانتماء (عمر، جنس مهنة، رياضة، نشاطات..).
- الرموز والاشارات الخارجية. كل ما يمكن له أن يأخذ مكانا في إطار التسلسل الاجتماعي.

كما تبني الهوية على أساس معادلة التجانس والتضامن الاجتماعي وهي في ذلك تبرز قدرة الأفراد والجماعات، على تحقيق التوافق بين الحاجات والقيم الخاصة للوجود الاجتماعي مع متطلبات المجتمع الكلي أو توجهات الدولة العامة. من الأركان الأساسية لبناء الهوية الاجتماعية، نجد الرصيد التاريخي للجماعة، بكل ما يجمعه هذا الرصيد من تاريخ بطولات، أساطير، القيم والمعايير

الراهنمة وامتدادها للماضي. وتوزيع الجماعات ديمغرافيا على نطاق العلاقات الاجتماعية.

كذلك يدرس موضوع الرابط الاجتماعي. وفق هذا التحديد من خلال ما سبق من عناصر الهوية الاجتماعية، وفق تعبيره عن تظاهرات اجتماعية تفسره أو تفرض حالته من ناحية الحراك في اتجاهات مختلفة، كحالات الزواج والهجرة وكذا الهجرة المعاكسة الى غيرها من القضايا، التي تصف ديناميكية بناء شبكة التآلف الاجتماعي وتصف أيضا المشكلات التي تعترى هذه الروابط، جراء التحولات الديمغرافية وتوزعها على المنطقة الجغرافية. خاصة أن لها انعكاسات على نشاط الجماعات، الموزعين اجتماعيا واقتصاديا في قطاعات مختلفة وتعد تلك القطاعات من أولويات علم الاجتماع لدراسة علاقاتها القائمة..

يتدخل المؤشر الاقتصادي في رسم مستوى التجانس والتآلف الاجتماعي بين الأفراد. من زاوية أن علماء الاجتماع يعتمدون على المحدد الاقتصادي لتحليل وفهم مستوى الرابط الاجتماعي، من منطلق، أن الأفراد والجماعات تضعف روابطهم الاجتماعية، عندما يصعب عليهم تحديد ملامح هوياتهم في بيئة اقتصادية، يتحول فيها جل النشاط الاجتماعي، الى تعميق الفوارق الطبقية.

هذا في تقديرهم، يؤدي الى الاقصاء الاجتماعي وبالتالي تحطيم الذات فيتحول الوضع الى فقدان التجانس والى الحل التدريجي للرابط الاجتماعي، الذي من أكثر تجلياته، ابتعاد الجماعات عن انماط السلوك النموذجي الذي يتصل بالوحدات الكبرى للمجتمع كمرجع للهوية.

امتدادا للمحددات السالفة، يظهر لنا البعد الاتصالي في رسم التنظيمات الاجتماعية، كواجهة سوسيولوجية تصف مستوى الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع. حيث سبق وأشار "ماكس فيبر" في هذا السياق الى أهمية تأسيس قاعدة من الروابط العقلانية، داخل التنظيمات الاجتماعية كإطار لتوضيح الأدوار وتفادي تجاذبات الأفراد وتنازهم بالنظر الى مدى الوعي بعقائبات التدرج الاجتماعي.

يتدخل أخيرا مؤشرا سوسيولوجيا آخر وهو البعد الرمزي ودوره في تسهيل وتوضيح النماذج والتصورات الاجتماعية. انطلاقا من عناصر التقييم الذاتي للأفراد والجماعات ضمن النسق الاجتماعي العام.

تتلخص اذن كل تلك العناصر المذكورة سلفا في ثلاثية سوسيولوجية وهي الرابط الاجتماعي، التجانس، الهوية وهي مرتكزات انتاج التحليل السوسيولوجي، الذي يتوزع نظريا من المرجعية الفكرية البنائية الوظيفية وصولا الى تحليلات ما بعد الحداثة.

ففي مرحلة أولى تحدث "تالكوت بارسونز" عن نظام الفعل وأحاطه باهتمام خاص، لدرجة أن جعل منه قاعدة صلبة لتشييد نظريته في علم الاجتماع «البنائية الوظيفية». حيث اعتبر أن الفعل مرتبطا بالهدف الموجه إليه. أي أن الفاعل الاجتماعي يعرف من خلال تقمصه للنظام الاجتماعي، وهذا المعنى يصبح الفعل تعبيرا عن الالتزام بسلم المعايير الاجتماعية للمجتمع. الذي يتشكل أعضاء حول المبادئ المشتركة للنسق الاجتماعي الذي ينتمون إليه (Dubet F., 1994).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتوجه التحليلي البنائي (Lazega, 2014) Réseaux sociaux et structures relationnelles الى مسألة الرابط الاجتماعي من خلال ملاحظة درجة استقلالية الفاعلين و الجماعات عن وسطهم الاجتماعي المنظم. بالتالي تبحث البنائية، عن ايجاد نسق من علاقات الاعتماد المتبادل والدائم والمستقر بين الفاعلين ومن ثم دراسة أثر النظام المبني على سلوك الأفراد والجماعات في مجالات التنشئة والضبط وتحديد الأدوار وسلم القيم المؤطر لنظام رباطهم الاجتماعي، سواء في المستوى المصغر أو المستوى المتعلق بالنظام الاجتماعي ككل. والبناء وفق هذا المبدأ هو صورة مبسطة عن النظام الاجتماعي المعقد وهي جاهزة سلفا، تسهل عملية رسم أبعاده (التنشئة التضامنية والتجانس وحل الصراعات...) وتفسير عوارضه و علله وتحديد قوانينه وضوابطه مع السماح بهامش المناورة للفاعلين ذوي الموارد المتاحة ليطغى تصورهم على فلسفة العلاقات ضمن الأنساق الفرعية، على أن لا يخرج عن مبادئ وأسس النسق الكلي) حيث الاهتمام الأكبر للبنائية الوظيفية ضمن هذا

السياق هو تقييم العلاقات الاجتماعية). كما تعد هذه الأخيرة، منبعاً لإنتاج القيم وتثمين المعايير وتوضيح الأدوار فيما بين الفاعلين الاجتماعيين كوجه لتحقيق الانسجام والتضامن والاطمئنان.

هذا وإن البناء يحوي ويضمن في ديناميكته، الحماية لكافة الفاعلين من تعارضات الانتماءات المبسطة كالأُسرة والجماعات الصغرى، وما يعترها من صراعات لأنها تضمن له الولوج في علاقات مع النسق الكلي المسيطر والشامل، بما يكتسبه من وضوح في الأدوار وانسجام شامل يسمح ببناء هوية مستقلة ومندمجة (Paugam, 2008) حيث تبرز خصوصية البنائية الوظيفية ضمن مجال الرابط الاجتماعي، في أنها تنفرد من دون النظريات الاجتماعية الأخرى، المهمة به، بمنهج التحليل وفق النماذج الرياضية والاحصائية كالسوسيوميترى. وهو المناهج الأساسية لدراسة الرابط الاجتماعي بالاعتماد على البعد الأنثروبولوجي الذي يستخدم في مجال دراسة قضايا التجانس الاجتماعي والتوازن البنائي.

بالنسبة للسوسيولوجيا ما بعد الحداثة، فإن الرابط الاجتماعي بين الفاعل ونظام الفعل، قد حل ، لذلك تراجعت السوسيولوجيا الكلاسيكية، أمام ظهور ما يسمى فصل الذوات الثقافية عن العقلانية النظامية والفعل السياسي (Dubet F. , 1994) مما تولد عنه ضرورة الفصل في قضية جوهرية وهي أن الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الاجتماعية لم يعد يجمعهما منطلق اجتماعي واحد، مما يحتم علينا دوماً وباستمرار إدراك الهوية من منطلق أن الفرد يجد ذاته في خضم الذوات الأخرى وفي مختلف الظروف والوضعية (Martuccelli, 2007) sociologie de la modernité. مما يتيح الحديث عن تصورات جديدة عن الفاعل الاجتماعي في رباطه مع النظام الاجتماعي بربط التحليل بالنزعة الإنسانية السيبرنطيقية (بوخرسة، مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، 2013).

أصبح مشروع السوسيولوجيا الحديثة اليوم البحث في أفراد ينسجون النظام الاجتماعي في أفعالهم الاجتماعية، ولا يسرون في نسقية مفترضة مسبقاً وهذا المعنى يتغير مفهوم الحرية إذ بالعودة لسوسيولوجيا دوركايم (الضمير

كما أن الافراد الجدد لم يعد على لائحة اهتماماتهم الانسجام مع نظام لم يشاركوا في بلورته، باعتبار ان التجسيد الفعلي للهوية اصبح بعنوان الجماعة الاصلية ذات الوجود التاريخي (Dubet F. , 1994). من ناحية التملص من الحتميات التاريخية ورسم هويتها بالوقوف ضد اي محاولة لتغيب وعيها بالذات بما في ذلك استرجاع مقولة الدين كمحدد وجودي.

اذن وبعبدا عن الفردانية الجوفاء على حد تعبيرهم. يعتقد علماء اجتماع ما بعد الحداثة وعلى راسهم "الان توران" (Touraine A. , 1992) ان الوجود الحقيقي للفردانية يتجسد في اللحظة التاريخية. على خلفية المفاوضة مع النظام الكلي نظرا لانفلات النشاط القيمي والتنشئة الاجتماعية. من بين يدي النظام الشمولي في ظل اقتحام وسائل الاتصال الحديثة. لساحة التفاعل الاجتماعي بمنطق اقتصادي بحث.

بالتالي فإن نضال الفرد اصبح قائما بصفة ثورية في التملص من انسجام وهمي مع النظام وفي نفس الوقت اعادة تأسيس الحتميات بالعودة على معقوليته هو وتجربته. ذات الأبعاد المختلفة والمرتبطة بواقع النضال الجماعي لخلق حركات منسجمة تعيد احياء هويته ورباطه مع النظام الكلي من خلال تحريك كافة مكتسباته القيمة الفعلية من واقع الحياة اليومية.

2. أسس وأبعاد المواطنة

يتأسس مفهوم المواطنة سوسولوجيا في حقل الممارسة الاجتماعية والسياسية. في مجتمع يكون مبنيا على التخالف والرغبة في التجانس في ذات الوقت، إنه مجتمع يدعو الأفراد للتعبير الحر عن قناعاتهم ووجدانهم وهوياتهم ضمن نسق شبكي. يقتضي هذا النسق حسب ألان توران (touraine, 2005):

مبدأ المساواة والتخالف أي البحث عن مواطنين يعيشون في مجتمع متعدد الأبعاد والثقافات والمستويات الاجتماعية.

مجتمع يتجاوز القيم الأسرية الضيقة وبناء الفرد المؤسساتي. المناضل
الواعي بموقعه في الجماعة والذي يملك انتظارات ويسعى الى تحقيقها ضمن
الجماعات المستقلة عن النموذج المركزي للدولة.

يمارس الأفراد فعل المواطنة، بالوقوف نقديا أمام وسائل الاعلام
الجماهيري والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الدينية، التي لم تعد بالإمكان تقديم
ثقافة ووعي جمعي يندرج ضمنه كل الافراد المتخالفون اجتماعية.

في إطار المواطنة يصبح التعويل كثيرا على المؤسسة المدرسية. كإطار
ومخبر سوسيولوجي لإنتاج مواصفات المواطن، الذي يصطبغ بصبغة العضو المؤثر
والحامل بناصيته في رسم المسافات والتعاقدات الاجتماعية مع الجماعات التي
يعتقد أن بإمكانها الاستجابة لانتظاراته..

كما تتجسد المواطنة كإطار تفاعلي عام حسب علماء الاجتماع عموما في
العمل الجمعي الذي يلخص النقاط السالفة وبالتالي ضمن العمل الجمعي
تتحقق الفردانية الواعية، المسؤولية، غير المنخرطة بالعفوية وانما في مجال
المسافات التي تحقق الانسجام والمساهمة، ضمن قيم المنفعة بالأساس وتحقيق
حالة من المهادنة مع النظام الاجتماعي، ليس رغبة فيه وانما رغبة في تسيير
المصالح المشتركة بين الافراد ضمن القيم التجديدية والنضالية وضمن أسس
المطلبية الاجتماعية.

يلاحظ الان توران أن في المجتمعات ما بعد حداثة، بدأت تتراجع
التعبئة الجماهيرية في المدارس لفعل المواطنة الجماهيرية، ذات الابعاد الدينية
والمجتمعية العامة، لتحل معها الارادة الفردية للانخراط في جمعيات للممارسة
المواطنة على أساس الفردانية.

يتأسس اذن فعل المواطنة في العصر الحديث، بالقدر الذي تساهم فيه
وسائل الاتصال بتوضيح الخيارات والمساحات الاجتماعية، كمسالك وخبرات
وجدانية يمكن للفرد الانخراط فيها طوعا مع العلم أن الافراد يمكنهم الانتقال بين
الخيارات النضالية، على نحو حر تحده المصلحية وهذا من سلبيات المواطنة

الجديدة التي ان لم يحكمها منطق جمعي تؤدي للفوضى والانomia على حد تعبير
دوركايم.

3. تراجع التأثير المؤسساتاتي.

يتضح جليا هذا التراجع. من خلال تتبع الأدوار التاريخية للمؤسسات
الإولية ونخص بالذكر هنا المؤسسة الدينية والمؤسسة الاسرية. فبالنسبة
للمؤسسة الدينية فإنها تضعف في السيطرة في توحيد الرؤى الاجتماعية للأفراد
في مجتمع المواطنين. على اساس أنهم لا ينصاعون عفويا لمستلزمات النظام
الاجتماعي. بل تحت الروح الفردانية المتزايدة. يكون اتجاههم الى صناعة اطارهم
الوجداني من خلال مبدأ المفاوضات على القيم بالنظر لمحددات الحياة اليومية
ومتتضيات تحقيق الهوية الفردانية. مع هامش المحافظة على الرابط الاجتماعي
في ممارسة التنشئة الاجتماعية للمؤسسات الدينية والاسرية. كما راحت تلك
المؤسسات، ضمن حركة التغير الاجتماعي توطد صفة الفردانية لدى الاشخاص
التابعين اليها وهي بذلك تفك ارتباطها السياسي والمؤسساتاتي مع المجتمع الكلي
(سبورك، 2009)

هذا الوضع الواقعي قد يصبح منصة للممارسة العنيفة النابعة من
عدم التوافق على اقتسام مساحات النشاط الاجتماعي. فعلى أساس سوسيولوجيا
الفاعل التي يمثلها "آلان توران" ومن خلال بحوث كثيرة لفحص الوجود الفردي
على صعيد المحاكات الواقعية واليومية. تم الاعتقاد في أن أفراد اليوم ليسوا
أفرادا تاريخيين (Touraine A. , 2005) بالمفهوم السوسيولوجي الكلاسيكي، وانما
هم أفراد يبحثون على استثمار موارد النظام الاجتماعي لإعادة بعث وجودهم وفق
ما تتحدد لهم في ضوء تجاربهم اليومية.

كل شيء قابل للتفاوض وعلى رأسها القيم والدين والثقافة بصفة
عامة. إذ أن عملية اخراج الهوية الفردية تستدعي علاقة متحررة من التشريط
الاجتماعي والقانون وبالتالي لم تعد الأسرة كمؤسسة تاريخية - قد أوكلت لها في
المجتمعات الصناعية الكلاسيكية مهمة الضبط-. بمقدورها جمع افرادها على

ساحة تفاعلية واحدة وملتزمة وبالتالي أمام تراجع هذا الأداء المؤسساتاتي. يكون الضغط متزايد بين الأفراد (الأطفال وأولياءهم). لاسيما في البيئة العربية التي تعد فيها الأجيال متباعدة بالنظر الى درجة قربها للنظام الاجتماعي الكلي. فالعولة الثقافية جعلت المجتمعات العربية تسير في اتجاه الفردانية، لكن امام مجتمعات كتلك المجتمعات سيتباعد المستوى الاقتصادي بين الجماعات وسيزيد بذلك من درجة الضغط فيما بين الجماعات الأسرية.

يرتسم المشهد السوسولوجي في المجتمعات الحداثية كما تم وصفه في الصرح المعرفي الجديد لعلم الاجتماع وهو علم الاجتماع الإكلينيكي (Gaulejac, Hanique, & Roche, 2012) ، بوقوع الفرد بين عناصر جذب مزدوج، تحده عملية الانغماس في الذاتية و الانسلاخ من الضبط والالتزام من جهة والتفاعل مع متطلبات الحياة الاجتماعية وتناقضاتها من جهة اخرى . فتشكل الاسرة بذلك حلبة الصراع على ما تبقى من التزام مؤسساتي. يحمله شعور اولياء تتجازهم طموحات ابناءهم، كجيل رقمي مولود في قلب التراجع القيمي لما هو ثقافي. لذلك فان صورة العنف لا تخرج في صورتها السوسولوجية عن نتيجة تناقضات وجدانية، خلفتها النتائج الجارفة للحداثة التي يشكل محورها، المقاومة لكل ما هو ضبط حاصل من بقايا نظام لم يعد الافراد منصاعون اليه بصفة كلية ودون شروط.

يلخص "يان سبورك" المشهد السوسولوجي في مرحلة ما بعد الحداثة كالتالي: " بالرغم من أن الانسان أصبح منذ الآن فصاعدا في مركز المجتمع وبشكل ما ، في مركز الكون فهو ليس سيدا مطلقا لهما ، على صورة اله دنيوي. إنه يعيش في توتر وجودي لا يستطيع الافلات منه، فمن جهة عليه أن يتماهى مع آخرين يشبهونه من أجل خلق تكوينات جماعية تحيا بواسطة ارادة مشتركة ودواعي عمل متماثلة يستطيعون أو يحاولون فرضها على المجتمع بكامله، وذلك يعود الى خياره وإرادته وحرته. ومن جهة أخرى هو مأخوذ ، في قلب حدوثه وعرضيته، بالوقائع المنجزة التي توجد بشكل مستقل عنه والتي وجدت قبله والتي يعيد انتاجها والتي تجعله يعمل، سواء كانت هذه الوقائع طبيعية (يجب أن نتغذى مثلا) أو كانت

الجمعي) نرى أنه أشار إلى الحلق الاجتماعية في المجتمع العضوي (كتابه تقسيم العمل الاجتماعي) لكنه حدد هذه الحلق من خلفية التشريط الاجتماعي، كقناة للسلوك الاجتماعي المنمطة بالتنشئة الاجتماعية. بينما يلاحظ علماء اجتماع هذا العصر أمثال "ميشال كروزيه"، "ألان توران"، "بيار بورديو"، "كلود ديبار" "فرانسوا ديبى" و"بيكر هاورد" وغيرهم أن العصر الحالي يشهد فراغات متزايدة بين تلك الحلق وأن الأفراد يبدعون أنظمة فعل لم يتلقوها مباشرة تجعلهم يبدعون أنظمة جديدة للفعل تتيح تكيفهم و أصبحت هذه الأفعال إطارا جديدا للهوية يتم فيها تجاوز الصورة النمطية للنظام الاجتماعي الذي لم تنزل السوسيولوجيا الكلاسيكية متمسك به.

أشار لذلك عالم الاجتماع الألماني (Ferdinand Tönnies) (1936-1855) في شرحه لحركية المجتمع الأوروبي وانتقاله إلى الحياة الحضرية، حيث أوضح أنه لم تعد الجماعة ملخصة في الأسرة وأنها لم تعد ذات تركيبة بسيطة، كما قد تحولت مثل ما عبر عنه إلى مجتمع تسوده (INTERCONNAISSANCE).

تتسم هذه المجموعات ذات الوجود والوعي المستقل بالرفض للمرتكزات الشرعية للسلطة، وبالتالي حل علاقة التضامن مع النظام الكلي وذلك ما يؤدي إلى إقامة رباط مع هذه السلطة الممثلة له، لا يتميز بالانصياع بقدر ما يتميز بالعنف (Dubet F., 1994).

تنسحب في المجتمعات المعاصرة وبصفة تدريجية أوجه العلاقات الجماعية، لتستبدل بتشكيل جديد لعلاقات أكثر تعقيدا تسمى بالهوية الجماهيرية، التي سيطرت فيها أطر اجتماعية أهمها الطبقات والقيم الوجدانية والأحاسيس. هذه الأطر تسمح للفرد باتخاذ مسافة من النظام الاجتماعي، وذلك يقتضي أولا وبشكل اساسي عدم التسليم بمقولة التضامن الفردي في اتجاه الكل الاجتماعي، الذي لم يعد معرفا بالنسبة للأفراد في عصر ما بعد الحداثة.

اجتماعية) العلاقات بين الجنسين، الهرمية الاجتماعية لأسرة ما أو لمشروع ما...)"
(سبورك، 2009، صفحة 120)

في هذا المشهد، يمكننا أن نستنتج أن على الأفراد إنتاج هوياتهم في مساحة الممكن، أي أن يناضل كل فرد (طفلا أو راشدا أو مراهقا) بما لديه من قوة في الانتصار لشخصه، مع الحفاظ على مساحة تفاعل يحتفظ من خلالها لنفسه بمساحة للمناورة تمكنه من التموضع في صلب شبكة الرابط الاجتماعي وهذا ما يخلق العنف والتصادم بين الأفراد خاصة اذا ما وقع فشل ما في تحقيق هذه المساحة.